

من تمام المشترك مساويا له فهو عموما الماهية عن
 مشاركا تارة جنس او في وجوده فيكونا فصلا وانما
 قال في جنس او في وجوده لانه اللازم من الدليل ليس
 الا ان الجزم اذا لم يكن تمام المشترك يكون عموما
 في الجملة وهو الفصل واما ان يكون عموما لهما عن
 المشاركة الجنسية حتى اذا اكدت للماهية فصل
 وجب ان يكون لهما جنس فلا فالماهية ان كان
 لهما جنس فصلا عموما لهما عن المشاركة الجنسية
 وان لم يكن لهما جنس فلا فمن ان يكون لهما مشاركا
 في الوجود والشيء فيكون فصلها عموما لهما
 عنها ويمكن اختصار الدليل بخلاف النسبة
 بان يكون بعضها تمام المشترك ان لم يكن مشتركا
 بين تمام المشترك في نوع اخر يكون مشتركا
 المشترك فيكون فصلا فيكون فصل الماهية
 وان كان مشتركا بينهما لم يكن تمام المشترك بين
 الماهية

وذلك النوع فيكون بعضا من تمام المشترك
 بينهما وهكذا لا يقال حصر جزء الماهية في الجنس
 والفصل باطل لان الجزء انما يقع في الجوهر المشترك
 مثل جزء الماهية الانسانية مع ان ليس الجنس
 ولا فصل لان تعوق الكلام في الاجزاء المفرقة
 لان مطلق الاجزاء وهذا ما وعدنا في صدر البحث
قال وسموه بان كل يجعل على الشيء الخ **اقول**
 وسموا الفصل بان كل على كل من الشيء في جوفا
 ان الشيء هو في جوهره كالناطق والحساس
 فانه اذا سئل عن الانسان او عن زيد باي شيء
 هو في جوهره فالجواب انه ناطق وحساس
 لانه السؤال باي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء
 في الجملة فكل ما يميزه يصير الجواب ثم اذا طلب
 المميز الجوهرى يكون الجواب بالفصل واذا
 طلب المميز العرضى يكون الجواب بالخاصة

وندا